

تحليل دور العملات الرقمية في تعزيز الشمول المالي: الفرص والتحديات

د. عبد الحليم محمود شاهين * / د. مصباح فتحى شرف **

مستخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على التأثيرات الاقتصادية لانتشار العملات الرقمية، وكيف يمكن أن تؤثر هذه الظاهرة على الشمول المالي؛ بالإضافة إلى تقديم إطلالة شاملة على التحديات والفرص المتعلقة بهذه الظاهرة المتنامية، ذلك لتقديم مقترحات وتوجيهات تسهم في تحقيق استفادة أفضل من العملات الرقمية في سياق تعزيز الشمول المالي. ولتحقيق هذا الغرض، سعت الدراسة إلى مراجعة وتحليل المساهمات والأدبيات السابقة في هذا المجال، وإجراء تعقيباً شاملاً على تلك الدراسات، بهدف التعرف على قنوات الربط بين هذين الجانبين، وحصر نقاط القوة والضعف، وتحديد الفجوات البحثية، مع محاولة ربط النتائج والاستنتاجات السابقة بالسياق الراهن والتحولات الجديدة، بدءاً من ظهور العملات الرقمية المشفرة بعد الأزمة المالية العالمية - التي شكلت نقطة البداية لتطوير العملات الرقمية في الفترة التالية - ومروراً بالعملات المستقرة ثم العملات الرقمية للبنوك المركزية، كأحد أبرز العملات الرقمية المتاحة حالياً.

أظهرت الدراسة أن العملات الرقمية بكافة أشكالها تمثل ابتكارات مالية تُعيد تشكيل النظام المالي العالمي، وتتمتع بفوائد متعددة؛ تشمل السرعة والكفاءة في إجراءات المعاملات المالية، فضلاً عن انخفاض تكاليف تلك المعاملات، وتأتي الميزة الأهم في توسيع نطاق الوصول لفئات من السكان الذين لا يمتلكون حسابات مصرفية. ولا شك أن كل هذا يوفر فرص قوية لتوسيع نطاق الشمول المالي، كوسيلة لتحقيق التنمية الاقتصادية. بيد أن النظر بعناية في التحديات والمخاطر المحتملة المرتبطة بها هو أمر ضروري لضمان تحقيق نتائج إيجابية ولتعظيم الاستفادة منها، خاصة في الدول النامية. كما توصلت الدراسة إلى أن النوع الأخير والأحدث من العملات الرقمية "العملات الرقمية للبنوك المركزية" هو الأكثر تمكينا للشمول المالي.

كلمات مفتاحية:

العملات الرقمية - الشمول المالي - العملات الرقمية المشفرة - العملات الرقمية المستقرة - العملات الرقمية للبنوك المركزية.

* أستاذ الاقتصاد المساعد، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الإسكندرية، جمهورية مصر العربية. وأستاذ الاقتصاد المشارك بكلية الأعمال، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية.
E-mail: AmShahen@imamu.edu.sa

** أستاذ الاقتصاد المساعد، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة دمنهور، جمهورية مصر العربية.

Abstract:

This study explores the economic impact of digital currencies and their role in enhancing financial inclusion. It provides an in-depth analysis of the opportunities and challenges posed by the widespread adoption of digital currencies, offering strategic recommendations to optimize their benefits.

By reviewing and analyzing previous literature, the study critically examines existing research to identify connections between digital currencies and financial inclusion. It highlights key developments, beginning with the emergence of cryptocurrencies after the global financial crisis, followed by stablecoins and the rise of central bank digital currencies (CBDCs) — a major innovation in digital financial systems.

The findings emphasize that digital currencies are transforming the global financial system by enabling faster, more efficient transactions and reducing costs. Their greatest advantage lies in their ability to extend financial services to unbanked populations, thereby expanding financial inclusion and fostering economic growth. However, the study also underscores the need for careful risk assessment, particularly in developing nations, to ensure sustainable and equitable adoption.

Ultimately, the study concludes that CBDCs hold the greatest potential for advancing financial inclusion, offering a secure and accessible digital payment solution that can bridge financial gaps and promote broader economic participation.

Key Words: Digital Currencies – Financial Inclusion – Cryptocurrencies – Stablecoins – Central Bank Digital Currencies (CBDCs).

1. مقدمة:

يعيش العالم حالياً في عصر تكنولوجي يتسم بتطورات سريعة ومتلاحقة، شملت هذه التطورات كافة جوانب الحياة؛ ومن بين هذه الجوانب التي تأثرت بشكل كبير هو النظام المالي، حيث شهدت الساحة المالية ثورة كبيرة نتيجة ذبوع العملات الرقمية، والتي تعد في مقدمة الابتكارات المالية التي طرأت في هذا المجال خلال العقدين الأخيرين، وقد جذبت تلك العملات الرقمية أنظار الكثير، وأبدى البعض فاعليتها الكبيرة في توطيد الشمول المالي وتمكين طيف واسع من الفئات من الوصول إلى الخدمات المالية.

هناك عدة تعاريف للشمول المالي **Financial Inclusion** وفقاً للمؤسسات الدولية والإقليمية. فعلى سبيل المثال، يُعرف الشمول المالي من قبل البنك الدولي على أنه "الحالة التي يتم فيها توفير إمكانية وصول الأفراد والشركات إلى منتجات وخدمات مالية بأسعار معقولة تلبي احتياجاتهم وتقدم على نحو مسؤول ومستدام" (W.B, 2022). وعلى جانب آخر، يقصد بالشمول المالي وفقاً لصندوق النقد العربي بأنه "إتاحة واستخدام كافة الخدمات المالية من مختلف فئات المجتمع بمؤسساته وأفراده من خلال القنوات الرسمية، بما في ذلك حسابات التوفير المصرفية، وخدمات الدفع والتحويل، والتأمين، والتمويل والائتمان، وابتكار خدمات مالية أكثر ملائمة وبأسعار تنافسية. كما يتضمن مفهوم الشمول المالي، حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية وتشجيعهم على إدارة أموالهم ومدخراتهم بشكل سليم، بغرض تفادي لجوء البعض إلى القنوات والوسائل غير الرسمية" (AMF, 2022).

وتتفق التعريفات السابقة في مجملها مع نص قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي المصري الصادر بالقانون رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠، والذي يعرف الشمول المالي على أنه: "إتاحة مختلف الخدمات المالية للاستخدام من قبل جميع فئات المجتمع، من خلال القنوات الرسمية بجودة وتكلفة مناسبة، مع حماية حقوق المستفيدين من تلك الخدمات، بما يمكنهم من إدارة أموالهم بشكل سليم" (CBE, 2023).

ويُعد مصطلح "الشمول المالي" من أهم المفاهيم المرتبطة بتحقيق النمو الاقتصادي؛ فبحسب البنك الدولي يُعد الشمول المالي: تحدياً كبيراً في مجال التنمية وقد أثار عديد من النقاشات بين صانعي السياسات، كما يُعد الشمول المالي عاملاً محورياً لسبعة من أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، فضلاً عن كونه من عوامل التمكين الرئيسة للقضاء على الفقر المدقع (برانية و فودة، ٢٠١٩).

يُعد الشمول المالي هدفاً استراتيجياً للسياسات التنموية، إذ يهدف إلى إدراج الفئات السكانية غير المتعاملة مع البنوك (المعروفين بغير المصرفيين **Unbanked**) في النظام المالي الرسمي. ويتبع هذا التوجه تقرير صادر عن البنك الدولي الذي يؤكد

بوضوح أن الوصول إلى الخدمات المالية يمثل ركيزة أساسية لتحقيق التنمية. إذ يساعد امتلاك حساب مالي في تسهيل الحصول على الخدمات المالية في مختلف جوانب الحياة اليومية، مما يساعد الأفراد والشركات على التخطيط والتكيف مع التحديات الطارئة وغير المتوقعة وإدارة المخاطر والتغلب على الصدمات المالية؛ ويشمل هذا كافة شرائح المجتمع، خاصة الفئات المهمشة كالفقراء ومحدودي الدخل (The Global Findex Database, 2022). كما كشفت دراسات أخرى أهمية الشمول المالي في تمكين المرأة اقتصادياً. ليس هذا فقط، بل تمتد إلى تسهيل الاستثمار في القطاعات الحيوية مثل الصحة والتعليم والأعمال. وبدون شك، كل هذا ينعكس في الحد من الفقر ورفع مستويات المعيشة، وزيادة مستوى الرفاهية، وتعزيز النمو الاقتصادي في الدول (Huang et al., 2021).

كما يُعد الشمول المالي عنصراً أساسياً في تحسين الوضع الاقتصادي للدولة، بعد اندماج المؤسسات المستبعدة من الاقتصاد الرسمي؛ حيث يلعب دوراً حاسماً في تمكين المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة (MSMEs) من الحصول على التمويل والاستثمار. حيث تُعتبر تلك المشروعات عمود فقري للاقتصاد في عديد من الدول (خاصة النامية)، لما لها من إسهامات كبيرة في خلق فرص العمل وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام (Appendino et al., 2019; Huang et al., 2021).

في سياق مختلف، يمكن تعريف العملة الرقمية Digital Currency على أنها أي وحدة نقدية أو أصل مشابه للنقد، تُتداول وتُخزن بشكل رئيس عبر أنظمة الحوسبة الرقمية من خلال الإنترنت (في شكل رقمي)، وتمتلك هذه العملات بعض السمات المماثلة للنقد التقليدية والإلكترونية. وتهدف إلى تحسين عمليات الدفع وتحقيق كفاءة أكبر في النظام المالي من خلال تيسير المعاملات المالية عبر الإنترنت (Frankenfield, 2023).

ووفقاً لتعريف نشرته مجلة فوربس، فإن العملات الرقمية تكون متاحة حصرياً في شكل إلكتروني Electronic Form، وأهم ما يميز العملة الرقمية عن العملة الإلكترونية الموجودة بالفعل في الحسابات المصرفية هو أن العملة الرقمية لا تأخذ شكلاً مادياً على الإطلاق Never Takes Physical Form. على سبيل المثال، يمكنك زيارة جهاز الصراف الآلي وتحويل السجل الإلكتروني لمقتنيات عملتك بسهولة إلى دولارات نقدية؛ بينما العملة الرقمية لا تفصل عن شبكة الحوسبة الرقمية أبداً، ويتم تبادلها بشكل حصري عبر الوسائل الرقمية فقط (Rodeck, 2023; Soderberg, 2023).

فيما يتعلق بأنواع العملات الرقمية، هناك مجموعة متنوعة منها، ومن بين أهم هذه الأنواع: العملات المشفرة **Cryptocurrencies**، والعملات الرقمية المستقرة **Stablecoins**، العملات الرقمية للبنوك المركزية **Central Bank Digital Currencies** (Majumdar & Carr, 2022). هذه الأنواع تشكل جزءاً من التطور السريع في مجال العملات الرقمية وتقديم حلاً مبتكراً للمدفوعات الإلكترونية. وقد انتشرت العملات الرقمية بشكل واضح في الفترة الأخيرة، وأصبحت جزءاً بارزاً من أنظمة الدفع الإلكتروني **Electronic Payment Systems**.

يُشير مصطلح الشمول المالي الرقمي **Digital Financial Inclusion** إلى استخدام وسائل الاتصال الرقمية، مثل الإنترنت والهواتف الذكية وغيرها، لتمكين الفئات السكانية المحرومة مالياً - التي لا تحصل على خدمات مالية كافية حالياً - من الوصول إلى مجموعة من الخدمات المالية الرسمية تلبي احتياجاتهم بتكلفة ميسورة للعملاء ومستدامة. ويهدف الشمول المالي الرقمي إلى تحقيق شمول مالي أوسع بين الفئات المختلفة في المجتمع، ويشمل ذلك الأفراد الذين لم يكونوا يمتلكون حسابات بنكية تقليدية. حيث تكمن أهمية الشمول المالي الرقمي في توفير فرص للأفراد للوصول بشكل أسهل وأسرع إلى خدمات مالية، مثل إجراء عمليات مالية، والحصول على قروض، وتوفير الأموال، وحتى الاستثمار وإدارة أموالهم. وتعد الابتكارات التكنولوجية في هذا السياق، مثل التطبيقات المصرفية عبر الهاتف الذكي والتقنيات المالية الرقمية، وسائل أساسية لتحقيق الشمول المالي الرقمي (W.B, 2022).

1-1. أهمية الدراسة وأهدافها:

تاريخياً، لاحظنا عادة ازدهار الاقتصاد الرقمي وأدواته الرئيسة خلال الأزمات. على سبيل المثال، لعبت الأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨ دوراً كبيراً في إظهار فعالية الاقتصاد الرقمي. يعزى ذلك جزئياً إلى التقدم السريع في التكنولوجيا، خاصة فيما يتعلق بوسائل الدفع الإلكترونية التي تعتبر أحد أعمدة الاقتصاد الرقمي، ومع انتشار جائحة كوفيد-١٩، عاد الاقتصاد الرقمي ووسائل الدفع الإلكترونية إلى الواجهة مرة أخرى، حيث أصبح لهما دور بارز كمحور رئيس يؤثر في إدارة الأزمات. وعندما بدأ العالم في التعافي نسبياً من آثار جائحة كوفيد، جاءت الأزمة الروسية الأوكرانية لتتسبب في توابع سلبية على الاقتصاد العالمي. هذا يؤكد من جديد على الدور البارز للاقتصاد الرقمي بشكل عام ووسائل الدفع الإلكترونية بشكل خاص في السير نحو التعافي الاقتصادي من تلك الأزمات، وتحقيق النمو المستدام والشامل في جميع قطاعات الاقتصاد (شاهين وفهمي، ٢٠٢٣)، (شاهين وشرف ٢٠٢١)، (Ogie et al., 2018).

ويمكن القول إن بداية استكشاف الدراسات والأبحاث لتأثير العملات الرقمية على الشمول المالي كانت في أعقاب الأزمة المالية العالمية لعام ٢٠٠٨، وهذه الفترة شهدت ظهور العملات الرقمية المشفرة كنقطة انطلاق حاسمة نحو تطور وظهور عملات رقمية أخرى فيما بعد، كالعملات المستقرة والعملات الرقمية الصادرة عن البنوك المركزية. ويُلاحظ أن العملات الرقمية تحظى باهتمام متزايد في عديد من الدول النامية والمتقدمة على حد سواء. ولكن تعزيز الشمول المالي كدافع لاستغلال تلك العملات كان أكبر في الاقتصادات النامية مقارنة بالدول المتقدمة، على نحو سيتم توضيحه لاحقاً.

وتشير عديد من الدراسات إلى إمكانية أن تكون العملات الرقمية والشمول المالي مفتاحاً لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة. من هنا تكمن أهمية هذه الدراسة في تناولها موضوعاً حيويًا وحديثاً لم يلقَ بعد نصيباً كافياً من الدراسات، وتعتبر مساهمة قيمة في إغناء المكتبة العربية، خاصة في ظل التحولات الرقمية الحاصلة حول العالم. حيث تهدف الدراسة إلى تسليط الدراسة الضوء على تطور العملات الرقمية والتوجهات الحديثة في علاقتها مع الشمول المالي. كما تستعرض الأدبيات والتقارير العالمية من الهيئات والمنظمات الدولية، وتقوم بتحليل مواقفها وآرائها في هذا السياق، بهدف فهم إمكانية مساهمة تلك العملات في تحسين وصول أفراد المجتمع إلى الخدمات المالية، ومن ثم تعزيز الشمول المالي.

١-٣. منهج الدراسة:

تعتمد الدراسة على مزيج من المنهج الاستقرائي والاستنباطي بهدف رصد وتحليل الاتجاهات الحديثة في استخدام العملات الرقمية كأداة لتعزيز الشمول المالي. تتضمن هذه الطريقة البحثية تحليلاً دقيقاً وشاملاً للمفاهيم والمتغيرات ذات الصلة، فضلاً عن الاستعانة بمجموعة متنوعة من المصادر والبيانات والدراسات السابقة، بهدف تقديم فهم عميق للتأثيرات والتبادلات بين العملات الرقمية من جهة والشمول المالي من جهة أخرى، والفجوات الممكنة التي يمكن تعزيزها في البحوث المستقبلية.

١-٣. خطة الدراسة:

ينقسم مضمون الدراسة إلى ثلاثة أقسام، باستثناء المقدمة. حيث يناقش القسم الثاني تطور العملات الرقمية المتنوعة وعلاقتها بالشمول المالي، بهدف تحليل فعالية تلك العملات في تأثيرها على الشمول المالي. بينما يحاول القسم الثالث استعراض الأدبيات الحديثة حول موضوع العملات الرقمية في سياق الشمول المالي، ويتناول أيضاً التعليق على تلك الدراسات وتوضيح الفجوات والقيود البحثية. ويأتي القسم الرابع والأخير بتقديم ختامي يُلخّص فيه مضمون الدراسة ويُقدّم التوصيات المعنية بتعزيز دور العملات الرقمية في تمكين الشمول المالي.

٢. تطور العملات الرقمية وعلاقتها بالشمول المالي:

٣-١. العملات المشفرة Cryptocurrencies

يُمكن تعريف العملات المشفرة على أنها عملات رقمية لامركزية Decentralized تستخدم تقنية التشفير Cryptography لتأمين المعاملات والتحكم في سك (خلق) وحدات جديدة (Bouveret & Haksar, 2018). وبالإضافة إلى هذا التعريف، يُمكن أيضاً تصوير العملات المشفرة على أنها رموز رقمية لامركزية بدون مُصدر ولا تمثل أي أصل أو مسؤولية أساسية (Boar & Wehrli, 2021).

ويتسم ذلك التعريف بعدة عناصر رئيسة أهمها: اللامركزية بمعنى أن تلك العملات تُمكن من إجراء المعاملات بدون الحاجة إلى وجود طرف ثالث - طرف وسيط موثوق به (TTP) - حيث يتفاعل طرفان فقط في كل معاملة بشكل مباشر، من خلال خاصية الند للند Peer to Peer. أما خاصية التشفير فتستخدم لحفظ سرية المعاملات وضمان أمانها؛ هذا يعني أن المعلومات المتعلقة بالمعاملات والأرصدة تُشفّر بحيث يصعب على أي شخص غير مخول الوصول إليها. في المجمل، تُعتبر العملات المشفرة تقنية مبتكرة تجمع بين اللامركزية والتشفير الرقمي لتوفير وسيلة آمنة وفعالة لإجراء المعاملات وتخزين القيمة عبر الإنترنت (شاهين، ٢٠٢٠).

تعتبر البيتكوين Bitcoin أول عملة رقمية مشفرة وأكثرها شهرة حتى الآن، ظهرت عام ٢٠٠٩ على يد شخص أو مجموعة من الأشخاص تحت الاسم المستعار ساتوشي ناكاموتو. وقد تبعها انتشار عملات مشفرة أخرى مثل: Ethereum، Litecoin، Ripple. وهناك مجموعة من الأسباب أو الدوافع لظهور العملات المشفرة: يأتي في مقدمتها الأزمة المالية العالمية التي وقعت عام ٢٠٠٨، وما تبعها من خلق ديون ضخمة طالت كل من الأفراد والحكومات، ترتب عليها مشاكل في هيكل النظام المالي العالمي؛ وقد شكلت هذه الأزمات المتتالية بيئة مناسبة لظهور نوع جديد من العملات المشفرة تتميز بمجموعة من الخصائص التي تهدف إلى توفير حلول للمشكلات الناجمة عن النظام المالي التقليدي (شاهين، ٢٠٢٠).

على صعيد آخر، شكل تنامي الاقتصاد الرقمي في هذه الفترة حافزاً كبيراً لنمو وديوع ذلك النوع من العملات الرقمية. يعود ذلك إلى حاجتين أساسيتين: التقدم المستمر والسريع في تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات وتكنولوجيا الحاسب الآلي من ناحية، وزيادة حجم التجارة الإلكترونية وعدد المتسوقين عبر الإنترنت من ناحية أخرى (Pouri & Hilty, 2021)، (شاهين، ٢٠٢٠).

خلاصة القول، تضافرت عدة عوامل لتهيئ البيئة الملائمة لاستخدام التقنيات الرقمية، منها وسائل الدفع الإلكترونية، وتشجيع استخدام أنظمة دفع أسرع وأكثر مرونة

من الأنظمة التقليدية لتسهيل عمليات الشراء والبيع عبر الإنترنت؛ والتي توافرت جميع خصائصها في العملات المشفرة.

جدول رقم (١)

تحليل مقارنة بين خصائص النقود التقليدية والنقود المصرفية والبيتكوين، ومدى فعالية الأخيرة في تمكين الشمول المالي

وجه المقارنة	النقود الرسمية (الدولار)	النقود المصرفية	البيتكوين	فاعلية البيتكوين في تمكين الشمول المالي
مادية العملة	لها كيان مادي ملموس	ليس لها كيان مادي ملموس	ليس لها كيان مادي ملموس	كبيرة
وقت إنجاز المعاملات	بطيء	سريع نسبياً	سريع بدرجة كبيرة	كبيرة
تكلفة التحويل للمعاملات	كبيرة نسبياً	منخفضة نسبياً	منخفضة بدرجة كبيرة	كبيرة
الوسيط بين طرفي المعاملة	لا تحتاج وسيط	تحتاج وسيط (البنك)	لا يوجد وسيط (الند للند)	قليلة
أطراف المعاملات	لا يجب تحديد هويتهم	يجب تحديد هويتهم	لا يجب تحديد هويتهم	قليلة
التحكم في العملة	عبر سلطة مركزية (البنك المركزي)	عبر سلطة مركزية (البنك المركزي)	غير مركزي (مجتمع البيتكوين)	قليلة
سك (خلق) العملة	بواسطة السلطة النقدية	بواسطة السياسة النقدية وقرارات الجمهور غير المصرفي	بواسطة المعدنين	قليلة

المصدر: أعده الباحثان، بالاعتماد على دراسة (شاهين، ٢٠٢١).

استناداً إلى الخصائص المقارنة التي تم تقديمها في الجدول السابق بين النقود التقليدية والنقود المصرفية والبيتكوين - الذي يُعتبر تمثيلاً للعملات المشفرة - يمكن الاستنتاج بأن فعالية البيتكوين في تمكين الشمول المالي تكون أقوى في الجوانب الأولى الثلاث، بينما تواجه تحديات فيما يتعلق بالأربع جوانب الأخيرة.

وحتى مع تلك المزايا التي تقدمها البيتكوين وتأثيرها الإيجابي على الشمول المالي، يظل هناك عدة تحديات تواجه الشمول المالي وتشكل مخاطر ناتجة عن استخدام هذا النوع من العملات. يتمثل تحليل هذه المخاطر في: احتمالية التعرض للاحتيال الافتراضي، وعدم رجعية المعاملات، وإمكانية الاستخدام في الأنشطة غير القانونية، فضلاً عن المخاطر القانونية والتنظيمية، وأخيراً التقلبات العالية في سعر العملة

(شاهين، ٢٠٢١). الأمر الذي جعل البعض يطلق عليها مصطلح "أصول مشفرة (Crypto-assets" بدلاً من "عملات مشفرة (Crypto-currencies" (OECD, 2022)، ليعكس مفهوماً أوسع للقيمة والاستخدام، وليبتعد عن الوظيفة التقليدية للنقود أو العملات. هذا يبين تطور العالم الرقمي واستخدامات التكنولوجيا اللامركزية التي تتعدى مفهوم العملات التقليدية.

٣-٣. العملات الرقمية المستقرة (Stablecoins

العملات الرقمية المستقرة هي نوع من العملات الرقمية يتم إصدارها بشكل يكون مرتبطاً بالعملات الحقيقية، مثل الدولار الأمريكي أو اليورو. وتتمتع تلك العملات ببعض مزايا العملات المشفرة كالخصوصية (Privacy (Adachi et al., 2022). ولكن أهم ما يميزها عن العملات المشفرة هو الاستقرار (Stability في قيمتها: من خلال ربطها بأصول، مثل العملات الورقية الإلزامية (كالدولار) أو الذهب، أو حتى عملات مشفرة. فقد ساعد ارتفاع مخاطر التقلبات السريعة المرتبطة بالعملات المشفرة على ظهور العملات المستقرة؛ حيث تستخدم هذه العملات لتجنب التقلبات الشديدة في قيمة العملات الرقمية المشفرة الأخرى (Fox-geen & Razzaghi, 2022)، وبسبب ذلك الاستقرار النسبي، فهناك إمكانية أن تكون تلك العملات بمثابة وسيط للتبادل ومخزن للقيمة. ولا شك أن تحسين إمكانية الوصول إلى العملات المستقرة من خلال تطبيقات الهاتف المحمول يعزز الشمول المالي عن طريق تمكين الأفراد الذين ليس لديهم حسابات بنكية رسمية (Foster et al., 2021)، فضلاً عن استخدامها كوسيلة لتخزين القيمة وتحويل الأموال عبر الحدود بشكل فعال، خاصة في الدول النامية والأقل نمواً. ويوضح الشكل التالي أحد أبرز الاختلافات الأساسية بين العملات الرقمية المستقرة والعملات الرقمية المشفرة من ناحية الاستقرار في قيمتهم السريعة.

جدول رقم (٢)

تحليل مقارنة بين بعض خصائص العملات المشفرة والعملات المستقرة، ومدى

فعالية الأخيرة في تمكين الشمول المالي

وجه المقارنة	العملات المشفرة	العملات المستقرة	فاعلية العملات المستقرة في تمكين الشمول المالي
ارتباط قيمتها بأصول أخرى	لا ترتبط قيمتها بأصول	ترتبط قيمتها بأصول	كبيرة
التحكم في العملة	غير مركزي	عبر سلطة مركزية	كبيرة
التقلبات السريعة في قيمتها	كبيرة	منخفضة	كبيرة

المصدر: أعده الباحثان، بالاعتماد على دراسة (Majumdar & Carr, 2022).

يوضح الجدول رقم (٢) أن أهم الاختلافات الجوهرية بين العملات المشفرة والمستقرة، تتلخص في أن العملات المشفرة تتميز بعدم ارتباطها بأصول أخرى، واللامركزية والتقلبات السعرية العالية، بينما تعتبر العملات المستقرة أكثر استقراراً وارتباطاً بأصول أخرى لتفادي التقلبات السعرية في قيمتها.

جدول رقم (٣)

أشهر العملات المستقرة، حسب القيمة السوقية^١

القيمة السوقية بالمليار دولار	اسم العملة
٨٣,٣	Tether USDt (USDT)
٢٥,٢	(USDC) USDC
٥,٣	(DAI) Dai
٣,٤	(TUSD) TrueUSD

المصدر: من إعداد الباحثان، بناءً على موقع (CoinMarketCap, 2023).

يوضح الجدول رقم (٣) أشهر العملات المستقرة، حسب القيمة السوقية في نهاية عام (٢٠٢٣)، وبحسب موقع CoinMarketCap، بلغت القيمة السوقية لتلك العملات مجتمعة حوالي ١٢٣,٧ مليار دولار، يأتي في مقدمتها - بحسب القيمة السوقية - عملة Tether، وهي واحدة من أوائل العملات المستقرة وأكثرها شهرة، ويتم دعمها بنسبة ١:١ بالدولار الأمريكي، حيث يتم الاحتفاظ بالاحتياطيات النقدية المعادلة في حساباتها المصرفية؛ ثم عملة USDC وهي عملة مشابهة في كثير من خصائصها مع عملة Tether؛ بعدها Dai (DAI) وهي تعتمد على العقود الذكية والميزات المفتوحة المصدر، ويتم دعمها بأصول رقمية متعددة مثل العملات المشفرة الأخرى؛ ثم عملة TrueUSD.

وعلى الرغم من المزايا العديدة لذلك النوع من العملات تجاه تمكين الشمول المالي وتحسين نظم الدفع، إلا هناك مجموعة من المعوقات للشمول المالي، نتيجة استخدام تلك العملات. حيث يمكن أن تشكل تلك العملات تهديداً لنزاهة الأنظمة المالية حال اعتمادها عالمياً، ذلك من خلال تعطيل الوسطاء الماليين التقليديين، والتأثير المحتمل على السيادة النقدية Monetary Sovereignty واستقرار النظام المالي. على صعيد آخر، يمكن أن يؤدي تبني العملات المستقرة المرتبطة بالدولار الأمريكي في الاقتصادات الصغيرة إلى ما يعرف بـ "الدولرة" Dollarization. وهو تطور يتمثل في استخدام العملة الأجنبية (عادة الدولار الأمريكي) بشكل رسمي أو غير رسمي كوسيلة دفع. وهناك أيضاً مخاطر

^١ البيانات بتحديث شهر أكتوبر من عام ٢٠٢٣.

متعلقة بتسهيل الأنشطة غير المشروعة مثل غسيل الأموال وتمويل الإرهاب والتهرب الضريبي (Foster et al., 2021).

٣-٣. العملات الرقمية للبنوك المركزية CBDCs

يُمكن تعريف العملات الرقمية الصادرة عن البنوك المركزية Central Bank Digital Currencies (CBDCs) على أنها عملات رقمية يتم إصدارها وإدارتها بواسطة البنوك المركزية، بهدف تحسين الكفاءة والأمان في نظام الدفع الإلكتروني وتعزيز الشمول المالي. وهي إصدارات رقمية Digital Versions من العملات الإلزامية Fiat Currencies الصادرة عن البنوك المركزية، فهي تمثل التزاماً على البنك المركزي مقدّماً بوحدة حساب موجودة بالفعل، فهي تتيح درجة أعلى من الأمان وليست متقلبة بطبيعتها، على عكس الأصول المشفرة Crypto assets، ومن ثم يمكن أن تؤدي وظيفتي وسيط للتبادل ومخزن للقيمة (Fox-geen & Razzaghi, 2022; IMF, 2023).

وتختلف CBDC عن النقد المادي Physical Cash لأنها موجودة في شكل رقمي Digital Form. بينما تتميز CBDC عن المدفوعات التي لا تعتمد على النقد Cashless Payment (الدفع ببطاقات الخصم أو الائتمان أو بطرق إلكترونية) في أنها تمثل مطالبة مباشرة على البنك المركزي بدلاً من مسؤولية مؤسسة مالية أخرى. وأخيراً تختلف CBDC عن العملات المشفرة (مثل البيتكوين) في أنها أقل مخاطرة لأنها مرتبطة بالبنك المركزي (Boar & Wehrli, 2021).

ويأتي مشروع العملات الرقمية الخاصة بالبنوك المركزية كاستجابة للتغيرات في نظام المدفوعات الإلكترونية. وتزايد هذا الاهتمام بشكل كبير في ضوء التحولات الناتجة عن انتشار فيروس كورونا. ويعكس تنامي اهتمام البنوك المركزية الدولية بدراسة وتطوير العملات الرقمية الحاجة الملحة إلى تحديث النظم المالية التقليدية والتكيف مع التطورات التكنولوجية المتسارعة. وتعد رفع كفاءة نظم المدفوعات وزيادة الشمول المالي من أهم الأهداف التي تسعى إليها العملات الرقمية الخاصة بالبنوك المركزية، ذلك من خلال تحسين عمليات الدفع وتقليل التكاليف وتعزيز وصول المواطنين إلى الخدمات المالية بشكل أفضل وأسرع - خاصة للفئات غير المصرفية - مما يعود بالفائدة على المجتمع والاقتصاد ككل (Auer & Böhme, 2020).

مع زيادة الاهتمام العالمي بتبني العملات الرقمية للبنوك المركزية، تسعى معظم البنوك المركزية العالمية إلى إطلاق مشاريع لعملات رقمية تتناسب مع طبيعة اقتصاد بلدانهم ومجتمعاتهم، بحيث تلبي احتياجات السوق. تعدّ هذه الخطوة جزءاً من تطور عالمي يتجه نحو تبني التكنولوجيا الرقمية في القطاع المالي، مما يهدف إلى تيسير وتسريع المعاملات المالية والمصرفية، وكذلك تحقيق كفاءة أكبر وتقليل التكاليف. وفي سبتمبر ٢٠٢٢، أصدر صندوق النقد الدولي تقرير بعنوان "صعود العملات الرقمية

للبنوك المركزية" (IMF, 2023)، وقد تم تصنيف الدول التي تتعامل مع (CBDCs) بناءً على مراحل تطويرها وتبنيها على النحو التالي:

- ملغاة Cancelled: الدول التي ألغت تشغيل CBDC.
- البحث Research: الدول التي أجرت أول بحث توضيحي حول CBDC. أو نشرت تقارير بحثية متعددة حولها وبدأت في التجريب.
- إثبات مفهوم Proof of Concept: الدول في مرحلة بحث متقدمة ونشرت دليلًا على مفهوم CBDC

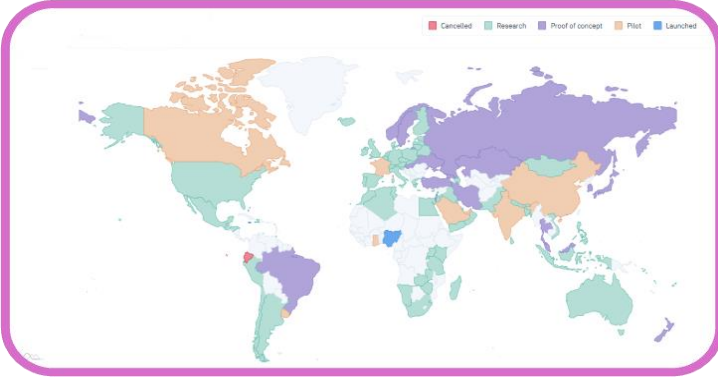
• تصور أولي Pilot: الدول التي طورت CBDC وتم اختبارها في بيئة حقيقية.

• إطلاق فعلي Launched: الدول التي أطلقت رسميًا CBDC.

أشار التقرير إلى أن نشاط البحث والتطوير في مجال العملات الرقمية الصادرة عن البنوك المركزية قد شهد تطورًا ملحوظًا خلال الفترة من ٢٠١٨ وحتى يوليو ٢٠٢٢، إذ تبين في يوليو ٢٠٢٢ أن أكثر من نصف البنوك المركزية حول العالم تنظر في إمكانية إصدار أو تطوير تلك العملات. وقد تصاعدت هذه النسبة لتصل إلى أن أكثر من ثلثي البنوك المركزية حاليًا تبحث في إمكانية إصدار أو استحداث هذه العملات، وذلك وفقًا لبيانات موقع CBDC Tracker^٢، كما يتضح من الشكل رقم (١).

شكل رقم (١)

الوضع الحالي لحالة العملات الرقمية للبنوك المركزية حول العالم



المصدر: (CBDC Tracker, 2024)

وتختلف دوافع الدول لإصدار العملات الرقمية للبنوك المركزية؛ فبخلاف تعزيز الشمول المالي، هناك مجموعة متنوعة من الدوافع تتمثل في: جعل النظم المالية المحلية أكثر صلابة، ودعم السياسة النقدية، وتعزيز المنافسة في أنظمة الدفع المختلفة، مما يساهم في

^٢ CBDC Tracker هو موقع إلكتروني يتتبع أنشطة عديد من البنوك المركزية حول العالم، ويقدم نظرة شاملة على العملات الرقمية المركزية. يتم تحديث الموقع بشكل مستمر ليوفر أحدث المعلومات حول البنوك المركزية التي تعمل على تطوير أو إصدار تلك العملات (CBDC Tracker, 2024).

تحسين فرص الحصول على القروض وزيادة كفاءة المدفوعات وتخفيض تكاليف المعاملات. وتشمل الدوافع الأخرى توفير وسيلة دفع آمنة وموثوقة، وتعزيز الشفافية والحد من الأنشطة غير المشروعة مثل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتحسين المدفوعات عبر الحدود، وتوفير الاستقرار المالي، وتعزيز الابتكار وتطوير التكنولوجيا المالية، ورقمنه الاقتصاد.

جميع الدراسات التالية، حددت مجموعة من الدوافع المختلفة لإنشاء CBDCs. ولكن هناك دافع واحد توافقت عليه جميعاً وهو تعزيز الشمول المالي **Promote Financial Inclusion**، كما يتضح من الجدول رقم (٤):

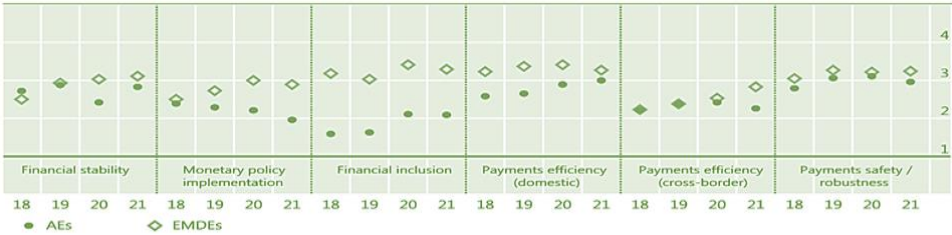
جدول رقم (٤): أهم دوافع إنشاء العملات الرقمية للبنوك المركزية، وفقاً لبعض الدراسات

الدراسة	دوافع إنشاء CBDCs
(Tan, 2023)	- التعامل مع السكان الذين ليس لديهم حسابات مصرفية - تعزيز الشمول المالي - زيادة الإقراض - التخفيف من مخاطر عدم الوساطة المصرفية
(Adrian, 2022)	- الفعالية من حيث التكلفة - تحسين المدفوعات عبر الحدود - أنظمة سداد أكثر مرونة - تعزيز الشمول المالي
(Ozili, 2022a) & (Agur et al., 2019)	- الحفاظ على الاستقرار المالي - دعم السياسة النقدية - تعزيز الشمول المالي - زيادة التنافس بين المدفوعات
(Foster et al., 2021)	- أداة دفع بديلة آمنة وقوية - رقمنة الاقتصاد - تحسين المدفوعات عبر الحدود - تعزيز الشمول المالي
Bordo & Levin,) (2017	- دعم السياسة النقدية غير التقليدية - تحسين الاستقرار المالي - تعزيز الشمول المالي - مكافحة الأنشطة غير المشروعة
(Kirsten et al., 2017)	- الحفاظ على السيادة النقدية - مكافحة الأنشطة غير المشروعة - تعزيز المنافسة على مقدمي خدمات الدفع الإلكترونية - تعزيز الشمول المالي
Engert & Fung,) (2017	- دعم السياسة النقدية غير التقليدية - زيادة المنافسة في أنظمة الدفع المختلفة - تعزيز الشمول المالي - الحد من الأنشطة غير المشروعة

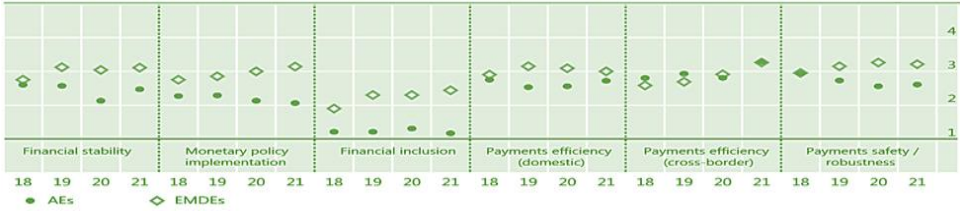
المصدر: من إعداد الباحثان، بناءً على مجموعة مختلفة من الدراسات.

وبهدف تحديد أهمية دوافع إصدار العملة الرقمية المركزية، قامت دراسة Kosse & Mattei (2022) بتحليل هذه الدوافع في كلاً من الاقتصادات المتقدمة (AEs) واقتصادات الأسواق الناشئة والنامية (EMDEs)^٣. ولتحقيق ذلك، اعتمدت الدراسة على أربع خيارات تعبر عن مدى الأهمية - متوسط الأهمية النسبية - وتشمل: مهم جداً = ٤، مهم = ٣، ومهم إلى حد ما = ٢، وغير مهم = ١. وأسفرت النتائج عما يلي:

١- دوافع إصدار العملة الرقمية للبنك المركزي للبيع بصفة التجزئة Retail CBDC



٢- دوافع إصدار العملة الرقمية للبنك المركزي للبيع بصفة الجملة Wholesale CBDC



المصدر: (Kosse & Mattei, 2022)

يوضح الشكل السابق أن هناك تبايناً في الوزن المعطى للدوافع المختلفة بين الاقتصادات المتقدمة (AEs) واقتصادات الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية (EMDEs)، حيث تتمثل أبرز أولويات البنوك المركزية في الدول المتقدمة من إصدار العملات الرقمية في تطوير أنظمة المدفوعات، فيما تتمثل أبرز أولويات البنوك المركزية في البلدان النامية وغيرها في زيادة مستويات الشمول المالي وتحسين كفاءة السياسة النقدية وضمان الاستقرار المالي.

هذا التباين يُعزى إلى عدة عوامل، مثل التحديات الاقتصادية والمالية المحلية، واحتياجات السوق، والسياسات المالية والنقدية المتبعة في كل اقتصاد. ففي الاقتصادات المتقدمة التي تتميز بأنظمة مالية قوية ومتطورة، يمكنها تحمّل البنية التحتية الرقمية الضرورية لتنفيذ العملات الرقمية للبنوك المركزية. وعليه، قد تتسم الأولوية الرئيسة هنا بتعزيز الكفاءة والأمان في النظام المالي الحالي وتعزيز الخدمات المالية الرقمية المتاحة للمواطنين. بالمقابل، في اقتصادات الأسواق الناشئة والنامية، قد تكون التحديات

^٣ تشير Advanced Economies (AEs) إلى الاقتصادات المتقدمة. بينما تشير Emerging (EMDEs) Market and Developing Economies إلى اقتصادات الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية.

أكبر من حيث نقص البنية التحتية الرقمية والكثافة السكانية الكبيرة؛ هذا التحدي الثنائي في تلك الاقتصاديات يترك أثراً واضحاً على تزايد عدد السكان غير المتعاملين مع البنوك؛ لذا، يمكن أن تكون الأولوية هنا تعزيز الشمول المالي وتحسين وصول المؤسسات المالية التقليدية إلى الفئات غير مشمولين بالخدمات المصرفية.

ويتوافق هذا التحليل مع الإحصائيات المنشورة عن الشمول المالي في الدول النامية، فمثلاً توضح بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي أن أكثر من ثلثي البالغين في الدول النامية يمتلكون حساباً في مؤسسة مالية أو يستخدمون مزودي خدمات الأموال عبر الهاتف المحمول في عام ٢٠٢١. يُلاحظ أن هذه النسبة قد ازدادت بنسبة تفوق ٥٠% مقارنة بما كانت عليه قبل عقد من الزمن. ومع ذلك، لا يزال هناك ما يقرب من ثلث البالغين الذين لا يتمتعون بخدمات مصرفية، ويتركز معظمهم في الأسر الفقيرة في المناطق الريفية أو خارج سوق العمل (The Global Findex Database, 2022). خلاصة القول، فإن أهمية الشمول المالي كدافع لإنشاء CBDC تكون أكبر في الاقتصادات النامية والناشئة بالمقارنة مع الدول المتقدمة.

والحقيقة أن هناك عديد من البراهين التي تدعم فكرة أن العملة الرقمية للبنك المركزي قد تعزز الشمول المالي؛ بمعنى آخر، تعدّ عملات البنوك المركزية الرقمية أداة لتعزيز الشمول المالي، خاصة في الدول النامية، ذلك من خلال:

١. تزويد الأفراد الذين ليس لديهم حسابات مصرفية Unbanked والمقيدون من الناحية المالية، بإمكانية الوصول إلى الخدمات المالية الأساسية.
٢. تحسين الوصول إلى الخدمات المالية الرقمية Digital Financial Services، مما يسمح بالوصول إلى مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات.
٣. تمكين الاستخدام في المناطق التي لا يوجد بها اتصال بالإنترنت، من خلال ميزة العملات الرقمية للبنوك المركزية غير المتصلة بالإنترنت CBDC's Offline.
٤. تعزيز كفاءة المدفوعات الرقمية Digital Payments.
٥. تخفيض تكاليف المعاملات Transaction Costs للمدفوعات الرقمية، وتعزيز المنافسة بين البنوك ومقدمي خدمات الدفع وتوفير الراحة للمستخدمين.
٦. توسيع الاقتصاد الرقمي من خلال تمكين الشركات من تقديم خدمات في الوقت الفعلي وبشكل مباشر عبر واجهات برمجة التطبيقات (API)، في قطاعات مختلفة مثل العقارات والطاقة والرعاية الصحية.

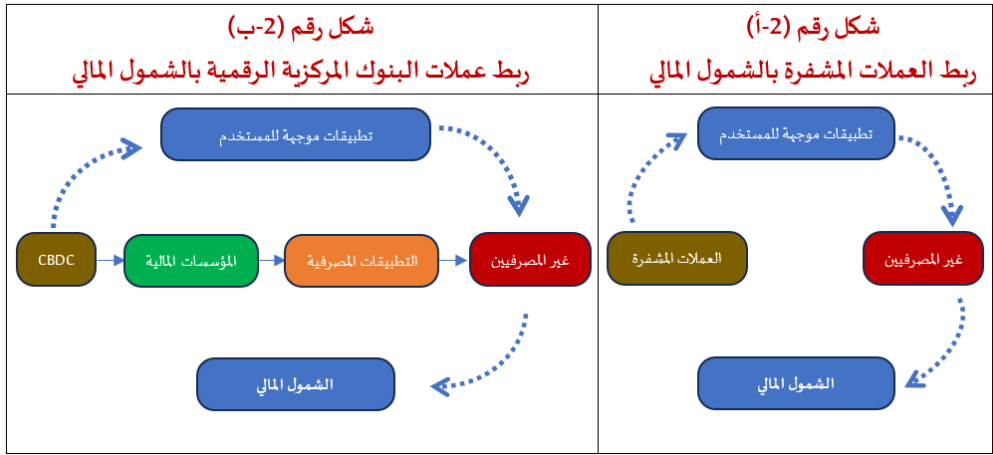
٣-٢. مدى فاعلية العملات الرقمية في التأثير على الشمول المالي:

بعد عرض أنواع العملات الرقمية، بدءاً من البيتكوين وصولاً إلى العملات المستقرة ثم العملات الرقمية الصادرة عن البنوك المركزية (CBDCs)، يمكن القول إن العملات الرقمية بشكل عام تتيح فرصاً جديدة لتعزيز الشمول المالي، وذلك من خلال توفير وسائل دفع رقمية وخدمات مالية مبتكرة؛ حيث تتميز هذه العملات بسرعة إنجاز المعاملات وانخفاض تكلفتها، فضلاً عن إمكانية الوصول إلى الأفراد الذين لا يتعاملون

مع البنوك وغيرها من المميزات التي تميزها عن وسائل الدفع التقليدية الأخرى. ولا شك أن تلك الخصائص تسهم بشكل كبير في تعزيز الشمول المالي، الذي يشير في جوهره إلى توفير الوصول إلى الخدمات المالية الأساسية للجميع، بغض النظر عن موقعهم الجغرافي أو وضعهم الاقتصادي (Majumdar & Carr, 2022; Yuhelson et al., 2020). ومع ذلك، تتفاوت القوة التأثيرية لكل عملة رقمية في تعزيز الشمول المالي، كما هو موضح بالشكل رقم (٢)، الذي يوضح قنوات الربط بين العملات الرقمية والشمول المالي.

شكل رقم (٢)

قنوات الربط بين العملات الرقمية والشمول المالي



المصدر: أعده الباحثان، بالاعتماد على دراسة (Ozili, 2023b).

يشرح الشكل (٢-أ) كيفية ربط العملة المشفرة بالشمول المالي. حيث يوضح أن العملات المشفرة قادرة على تعزيز مستوى الشمول المالي من خلال تقديم خدمات مالية مخصصة لتلبية احتياجات البالغين الذين لا يتعاملون مع البنوك "Unbanked adults"، دون الحاجة إلى الاعتماد على المؤسسات المالية الرسمية أو حتى امتلاك حساب مصرفي. يتم ذلك من خلال تطبيقات موجهة للمستخدم "User-facing Applications ذات الصلة، التي تمكنهم من استقبال التحويلات وإجراء عمليات الدفع، مما يسمح للأفراد غير المتعاملين مع البنوك إرسال الأموال إلى الطرف الآخر في المعاملة.

ويوضح الشكل (٢-ب) آلية ربط عملات البنوك المركزية الرقمية بالشمول المالي. حيث يظهر أن العملة الرقمية الصادرة عن البنك المركزي (CBDC) قادرة على زيادة مستوى الشمول المالي من خلال قناتين:

- القناة الأولى: دون الاعتماد على المؤسسات المالية الرسمية، حيث يمكن للبالغين الذين لا يتعاملون مع البنوك استخدام معرف رقمي فريد (Unique Digital

Identification - ID) للوصول إلى CBDC واستخدامه. يعمل هذا المعرف كإجابة للقطاع المالي الرسمي، مما يسهل مشاركة هؤلاء الأفراد بشكل مباشر في النظام المالي الرسمي دون الحاجة إلى وسطاء ماليين.

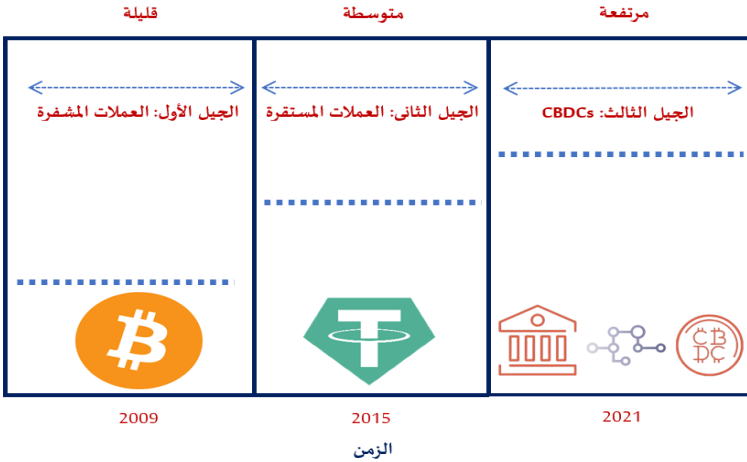
- **القناة الثانية:** الاعتماد على المؤسسات المالية الرسمية، حيث يمكن للبنك المركزي تسليم CBDC إلى المؤسسات المالية، والتي تتولى بدورها إيصالها إلى كل من الأفراد المتعاملين مع البنوك وغير المتعاملين معها عبر التطبيقات المصرفية Bank Apps. يساهم هذا النموذج في تقليص دور الوسطاء الماليين التقليديين مثل البنوك والمؤسسات المالية، خاصة في الاقتصادات التي تعاني من بنية تحتية مالية محدودة.

خلاصة القول، فإن عملات CBDCs يمكنها أن تعزز الشمول المالي بشكل أكثر فاعلية من العملات المشفرة، ذلك عن طريق توفير خدمات مالية مصممة خصيصاً لتلبية احتياجات البالغين الذين لا يتعاملون مع البنوك.

ولرؤية أكثر شمولاً، يمكن رسم مخطط مختصر يوضح تطور العملات الرقمية وعلاقتها بالشمول المالي؛ وقد تم تقسيم التطور التاريخي لمراحل تطور تلك العملات إلى ثلاثة أجيال: الجيل الأول، وهو العملات المشفرة، الجيل الثاني، وهو العملات المستقرة، وأخيراً الجيل الثالث، وهو CBDCs، كما يتضح من الشكل رقم (٣):

شكل رقم (٣)

مدى فاعلية العملات الرقمية المختلفة في التأثير على الشمول المالي



المصدر: أعده الباحثان.

فبالرغم من الخصائص الفريدة للعملات المشفرة من الجيل الأول - First-generation، مثل التي ظهرت عام ٢٠٠٩ والتي كانت نقطة الانطلاق لثورة تكنولوجية في النظام المالي، لازال بعض إمكانياتها تستخدم على نطاق واسع في

الأنظمة المالية المختلفة كتقنية البلوكتشين وغيرها، إلا إنها واجهت تحديات عديدة. وتتمثل هذه التحديات في إمكانية استخدامها في الأنشطة غير القانونية وانخفاض قبولها كوسيلة للدفع، بالإضافة إلى التقلبات العالية في قيمتها، مما حد من مساهمتها في تعزيز الشمول المالي.

وقد حاولت عملات الجيل الثاني **Second-generation**، التي ظهرت تقريباً منذ عام ٢٠١٥، وهي العملات المستقرة مثل **Tether**، تجنب عيوب العملات المشفرة - كاللامركزية والتقلبات السعريّة العالية - فذلك الجيل من العملات يعتبر أكثر استقراراً، جعلتها تتمتع ببعض صفات النقود الإلزامية وهي كونها وسيط للتبادل ومخزن للقيمة، مما جعلها أكثر فعالية في تعزيز الشمول المالي. وأخيراً، تأتي العملات الرقمية الصادرة عن البنوك المركزية باعتبارها الجيل الثالث **Third-generation** من العملات الرقمية (ظهرت أول **CBDC** عام ٢٠٢٠)، لتكون لها قدرة أكبر من سابقتها في تعزيز الشمول المالي، ذلك من خلال توسيع نطاق التواصل مع شرائح من السكان غير مشمولين بالخدمات المصرفية. لذلك يمكن استنتاج أن الجيل الأحدث من العملات الرقمية (**CBDCs**) هو الأكثر فاعلية في التأثير على الشمول المالي، كما يتضح من الشكل السابق.

٣. الأدبيات الحديثة في موضوع العملات الرقمية وعلاقتها بالشمول المالي:

تتجلى أهمية هذه الدراسة في الفهم الشامل والتحليل العميق لتطور العملات الرقمية وعلاقتها بالشمول المالي. يتم ذلك من خلال إجراء استعراض شامل للأبحاث والمقالات التي تناولت هذا الموضوع بشكل متكامل. ومن هذا المنطلق، سيتم تسليط الضوء على الاتجاهات الحديثة في ميدان العملات الرقمية وكيفية تأثيرها على الشمول المالي في هذا القسم. وسيتم تناول تلك الاتجاهات بشكل عام، ثم بالتركيز على الدول النامية وعلى الدول العربية، كلًا على حدة.

٣-١. دراسات تناولت دور العملات الرقمية كمحفز للشمول المالي بشكل عام:

- تُعد دراسة **Ozili (2023b)** بعنوان **"CBDC, Fintech and Cryptocurrency for Financial Inclusion and Financial Stability"** هي الأولى من نوعها التي تقوم بتقييم شامل للدور المشترك لعملة البنك المركزي الرقمية (**CBDC**) والتكنولوجيا المالية والعملات المشفرة في تحقيق الشمول المالي. وتوصلت الدراسة إلى أن العملات الرقمية بشكل عام يمكن أن تعزز الشمول المالي من خلال توفير وصول بديل إلى الخدمات المالية الرسمية لغير المتعاملين مع البنوك.
- حاول **Ozili (2023c)** في دراسة أخرى بعنوان **"Central Bank Digital Currency Research around the World: A Review of Literature"** تقديم رؤية شاملة حول **CBDC** من خلال رصد منهجي للأدبيات المتاحة. وتوصل إلى

أن العملة الرقمية للبنك المركزي لها بعض الخصائص المشتركة مع النقود التقليدية والالكترونية، كما توصلت إلى أن لها مزايا عديدة تتمثل في: زيادة الشمول المالي، وتعزيز المدفوعات الرقمية.

- بحثت دراسة (2021) Andolfatto بعنوان "Assessing the Impact of Central Bank Digital Currency on Private Banks" في تأثير CBDC على قطاع الخدمات المصرفية. وتشير النتائج إلى أن إدخال CBDC لا يؤثر سلباً على نشاط الإقراض المصرفي، وربما يعززه في ظروف معينة، كما أنه يؤدي إلى التوسع في تمويل الودائع من خلال زيادة الشمول المالي، كما أشارت الدراسة إلى أنه من غير المحتمل أن يهدد ذلك النوع من العملات جودة التصميم الاستقرار المالي.

- وفي دراسة بعنوان "Can Central Bank Digital Currency Increase Financial Inclusion? Arguments for and Against" ناقش Ozili (2022a) الحجج المؤيدة والمعارضة لزيادة الشمول المالي من خلال CBDC. وتتمثل الحجج المؤيدة لزيادة الشمول المالي لـ CBDC في: رقمنة سلاسل القيمة Digitizing Value Chains وتحسين الوصول إلى الخدمات المالية الرقمية، وتوسيع الاقتصاد الرقمي، وتعزيز كفاءة المدفوعات الرقمية، وإمكانية الاستخدام في وضع عدم الاتصال بالشبكة Offline Usability، وانخفاض تكاليف المعاملات. بينما تتمثل الحجج المعارضة لزيادة الشمول المالي لـ CBDC في: ارتفاع تكلفة الأجهزة الرقمية، والتفضيل للدفع نقدًا Preference for cash.

- تناولت دراسة (2017) Engert & Fung بعنوان "Central Bank Digital Currency: Motivations and Implications" الدوافع المحتملة للبنك المركزي لإصدار عملة رقمية، والتي من بينها تعزيز الشمول المالي. وقد أظهرت الدراسة أن أهمية الشمول المالي كدافع قوي تكون كبيرة في الدول النامية والناشئة، بينما في الدول المتقدمة مثل كندا، فإن هذا الدافع لا يعتبر دافعاً قوياً لاعتماد CBDC. حيث يمتلك أكثر من ٩٨ ٪ من الكنديين حساباً مصرفياً، ومن ثم فإن الشمول المالي ليس محرك رئيساً هناك نتيجة توفر بنية تحتية رقمية قوية وانتشار الشمول المالي بالفعل.

٣-٣. دراسات تناولت دور العملات الرقمية كمحفز للشمول المالي في الدول النامية:

- يمكن تقديم دراسة (2023) Tan بعنوان "Central Bank Digital Currency and Financial Inclusion" كأحدث دراسة تناولت ذلك الموضوع في الاقتصادات النامية، حينما حاولت فحص أثر إدخال CBDCs وتأثيرها على الشمول المالي في تلك الدول. وتشير النتائج الرئيسية إلى أن CBDCs - بعد استيفائها شروطاً معينة - لديها القدرة على تقديم الخدمات المصرفية لغير المتعاملين مع البنوك ومن ثم يكون لها آثار إيجابية على الشمول المالي في الاقتصادات النامية.

- استعرض (Foster et al. (2021 بعنوان **"Digital Currencies and CBDC Impacts on Least Developed Countries (LDCS)"** التحديات التنظيمية التي تواجهها الدول النامية والأقل نمواً عند تطبيق العملات الرقمية. فضلاً عن استكشاف إمكانيات الأنواع المختلفة للعملات الرقمية، مثل العملات المستقرة وCBDCs، ودورها في تعزيز الشمول المالي. وتوصلت الدراسة إلى أن الفوائد محدودة بالنسبة للعملات المستقرة بالنسبة للتأثير على الشمول المالي، بينما تمكن العملات الرقمية للبنوك المركزية من تسريع الشمول المالي لفئات المجتمع المستبعدة من المعاملات المصرفية الرسمية، من خلال منح الأشخاص إمكانية الوصول إلى عملة البنك المركزي في محفظة صادرة عن شركات التكنولوجيا المالية.
- عرض تقرير (Boar & Wehrli (2021 بعنوان **"Ready, Steady, Go? – Results of the Third BIS Survey on Central Bank Digital Currency"**، نتائج دراسة استقصائية أجريت على أكثر من ٦٠ بنكاً مركزياً في أواخر عام ٢٠٢٠ بشأن مشاركتها في عمل CBDCs. وأظهرت النتائج أن هناك تبايناً في الدوافع من إصدار CBDCs، فقد تم اعتبار الشمول المالي كمحرك أساسي في الدول الناشئة والنامية، بينما اعتبرت الكفاءة والأمان في عمليات الدفع أولوية في الاقتصادات المتقدمة.
- كما أظهر كل من (Barontini & Holden (2019 في دراستهما بعنوان **"Proceeding with Caution A Survey on Central Bank Digital Currency"**، في تحليلهما لاستطلاع حول CBDC أن معظم البنوك المركزية قد قامت بإجراء أبحاث حول تلك العملة، كما توصلوا إلى أن دوافع إصدار تلك العملات متنوعة بشكل كبير، وأن الدافع الرئيس لتبني تلك العملات هو تعزيز الشمول المالي، لا سيما في الدول الناشئة.
- وفقاً لدراسة (Kosse & Mattei (2022 بعنوان **"Gaining Momentum – Results of the 2021 BIS Survey on Central Bank Digital Currencies"**، تم التوصل إلى أن الشمول المالي يعتبر هدفاً مهماً للعملات الرقمية التي تصدرها البنوك المركزية في الاقتصادات الناشئة والاقتصادات منخفضة الدخل.
- أشار (Mancini-Griffoli et al. (2019 بعنوان **"Casting Light on Central Bank Digital Currency"**، إلى أن العملة الرقمية للبنك المركزي يمكن أن تعزز الشمول المالي فقط إذا كانت جذابة كبديل مقبول للنقود التقليدية، وأن الطلب على تلك العملات سيكون منخفضاً في الدول يكون فيها قطاع كبير من النشاط الاقتصادي غير الرسمي.

• قام (Ekong & Ekong (2022) في دراسة بعنوان "Digital Currency and Financial Inclusion in Nigeria: Lessons for Development" بدراسة تأثير تطور العملة الرقمية على الشمول المالي في نيجيريا باستخدام بيانات ربع سنوية خلال الفترة (٢٠٢٠-٢٠٢٠). وتقريباً هي الدراسة الوحيدة - حد المعلومات المتاحة - التي استخدمت تحليل قياسي. وقد أظهرت النتائج أن التمويل الرقمي له تأثير إيجابي بنسبة ٧٪ تقريباً على الشمول المالي في نيجيريا، مما يشير إلى أن التمويل الرقمي قد لعب دوراً مهماً في تعزيز الشمول المالي داخل الدولة خلال فترة الدراسة.

٣-٣. دراسات تناولت دور العملات الرقمية كمحفز للشمول المالي في الدول العربية:

• بعنوان "واقع وآفاق إصدار العملات الرقمية" (موجز سياسات صادر عن صندوق النقد العربي)، أوضحت دراسة (عبد المنعم، ٢٠٢٠) أن ارتفاع مخاطر التقلبات السعرية في الأصول المشفرة، أدى إلى ظهور العملات المستقرة و CBDCs، وأن الدافع الأساسي لتنامي الاهتمام بتلك الأخيرة (CBDCs) هو تعزيز الشمول المالي، ورفع كفاءة نظم الدفع. كما تطرقت الدراسة إلى تجارب بعض الدول العربية في عمل مشروعات لإصدار CBDCs.

• حاول بوزانة & حمدوش (٢٠٢٣) مناقشة وتشخيص واقع توجهات البنوك المركزية نحو تبني العملات الرقمية المركزية خلال الفترة (٢٠١٩-٢٠٢٣)، مع الإشارة إلى الدول العربية. وتوصلاً إلى أن توجهات البنوك المركزية تختلف من دولة لأخرى، حيث كانت أولويات الدول المتقدمة في إصدار تلك العملات تنحصر في تطوير أنظمة المدفوعات، في حين كانت أولويات الدول النامية هي تعزيز درجة الشمول المالي وتحسين كفاءة السياسة النقدية وضمان الاستقرار المالي.

• ناقش عثمان (٢٠٢١) في دراسته بعنوان "التكنولوجيا المالية كأداة لتعزيز الشمول المالي والتحول الرقمي المصرفي: تجارب ودروس دولية للدول العربية" التحديات التي تواجه اعتماد حلول التكنولوجيا المالية في الدول العربية بهدف تحقيق الشمول المالي وأظهرت نتائج الدراسة أن الدول العربية لا تزال متأخرة مقارنةً بعدد من الدول النامية.

٣-٤. التعقيب على الدراسات السابقة:

يُشكل هذا البحث في جوهره تعقيباً شاملاً على الأدبيات التي تناولت تطور العملات الرقمية وعلاقتها بالشمول المالي، بهدف مراجعة واستعراض الأبحاث والأفكار والاقتراحات التي سبق أن نشرت في هذا السياق، وذلك للتعرف على نقاط القوة والضعف في تلك الدراسات، فضلاً عن محاولة ربط النتائج والاستنتاجات السابقة بالوضع الحالي والمتغيرات الجديدة التي قد تكون قد نشأت منذ إجراء تلك الدراسات. من خلال هذا النهج، يمكن استخلاص بعض الملاحظات والاستنتاجات هي:

١. اتفقت معظم الأدبيات الحديثة على أن دعم العملة الرقمية يمكن أن يسهم في تعزيز الشمول المالي من خلال رقمنة سلاسل القيمة، وتحسين الوصول إلى الخدمات المالية الرقمية، وتوسيع الاقتصاد الرقمي، وتعزيز كفاءة المدفوعات الرقمية، وخفض تكاليف المعاملات، وإتاحة الوصول إلى الفئات الأشد فقراً.
 ٢. حظي تطوير العملات الرقمية باهتمام متزايد في الدول النامية والمتقدمة بشكل عام. ومع ذلك هناك تباين في الدوافع وراء هذا الاهتمام، حيث اتضح أن تعزيز الشمول المالي هو الدافع الرئيس في الاقتصادات النامية لكنه ليس حجة قوية في الدول المتقدمة.
 ٣. العملات الرقمية قد تزيد من الشمول المالي، وخاصة في المجتمعات التي يوجد بها عدد كبير من الأفراد غير المتعاملين مع البنوك، والمجتمعات ذات الدخل المنخفض، بسبب الميزات التي تتيحها لهم (وصول سهل وسريع ومنخفض التكلفة للخدمات المالية).
 ٤. تعزيز الشمول المالي في الدولة يعتمد بشكل كبير على تصميم وتنفيذ العملة الرقمية الصادرة عن البنك المركزي، وذلك استناداً إلى طبيعة المجتمع والفرص والتحديات المحلية التي يواجهها.
 ٥. يوجد تباين في الآراء حول مدى قدرة CBDC على زيادة الشمول المالي بشكل فعال. وعلى الرغم من الجدل السائد في هذا الموضوع، فإن بعض البنوك المركزية مصممة على إصدار تلك العملات لأسباب مختلفة، حتى لو لم تتحقق أهداف الشمول المالي بالكامل.
 ٦. هناك عدد محدود من الدراسات الخاصة بكل بلد حول CBDC، ربما لأنه لم يتم تبني تلك العملات على نطاق واسع.
 ٧. بسبب حداثة النسبية لمفهوم CBDC، فإن الدراسات المتعلقة بذلك النوع هي في الغالب دراسات استكشافية Explorative Studies مع عدد قليل من الدراسات التجريبية Empirical Studies.
 ٨. لا يزال من غير المؤكد تحديد الفوائد والعواقب الفعلية للعملات الرقمية الصادرة عن البنوك المركزية.
 ٩. على الرغم من التقدم المحرز في مجال CBDCs، إلا أن انتشار تلك العملات لا يزال محدوداً. وتظهر البنوك المركزية حذراً في تحديد الأطر الزمنية لإصدارها، حتى في البنوك التي تعمل على مشروعات متقدمة في هذا المجال. وبالتالي لا يمكن الجزم بحتمية الانتشار الواسع لتلك العملات (CBDCs) في المستقبل القريب.
- ٣-٥. فجوات وقيود بحثية:
- بعد مراجعة الأدبيات الخاصة بالاتجاهات الحديثة في موضوع العملات الرقمية وعلاقتها بالشمول المالي، هناك بعض الفجوات والقيود البحثية التي يمكن استخلاصها في التالي:

١. قصور البيانات، حيث اعتمدت معظم الدراسات السابقة على المنهج الوصفي، واقتصرت إلى استخدام التحليل القياسي، الذي يتطلب وجود بيانات سلسلة زمنية أو مقطعية. ربما هذا يعود إلى حداثة الموضوع وعدم توفر بيانات. كما اعتمدت الدراسات التطبيقية القياسية (المحدودة) على تحليل علاقة العملات الرقمية بالشمول المالي في الأجل القصير فقط، والذي لا يمكن تعميم نتائجه على الأجل الطويل.
٢. تجاهلت الأدبيات السابقة دور CBDCs في تحقيق الشمول المالي في كثير من المناطق والدول، ولا يمكن تعميم نتائج تلك الأدبيات بشكل عام، فكل دولة لها خصوصيتها وهيكلها الاقتصادي وبنيتها التحتية المختلفة.
٣. البحوث والدراسات المنشورة والمُجرّاة في بعض المناطق حول العملات الرقمية الصادرة عن البنوك المركزية لا تزال محدودة، تحديداً في الدول العربية والأفريقية. فعلى سبيل المثال بينت دراسة Ozili (2023a) أن ٧٨٪ من الدول الأفريقية لم تبد اهتماماً بتلك العملات.

٤. خاتمة وتوصيات:

تشكل تلك الدراسة إسهاماً مهماً في فهم الأثر الكامل للعملات الرقمية على الشمول المالي، من خلال تحليل تأثير العملات الرقمية على الشمول المالي وتطوير استخدامها بكفاءة. ولتحقيق هذا الهدف الرئيس، تمت مراجعة الأبحاث السابقة في هذا السياق، مع التركيز على تحديد نقاط القوة والضعف والفجوات البحثية. بالإضافة إلى ذلك، تسعى الدراسة إلى ربط النتائج والاستنتاجات السابقة بالسياق الحالي والتغيرات الجديدة التي ربما نشأت منذ إجراء تلك الأبحاث. وفي الوقت الحاضر، تتنوع العملات الرقمية، حيث تبرز ثلاثة أنواع رئيسية هي: العملات المشفرة Cryptocurrencies، والعملات الرقمية المستقرة Stablecoins، والعملات الرقمية للبنوك المركزية Central Bank Digital Currencies.

وتعتبر العملات الرقمية، بجميع تنوعاتها، ثورة مالية تقودها تقنيات حديثة، وابتكارات مالية Financial Innovations تحدث تحولاً جذرياً في النظام المالي العالمي، وتتمتع بمزايا وفوائد استثنائية. فهي تمكن تكنولوجيا الدفع الرقمي، حيث تساعد تقنيات الدفع الرقمي التي تعتمد على العملات الرقمية من خلال التطبيقات المختلفة عبر الهواتف الذكية ومنصات الدفع الإلكترونية وغيرها في تحسين سهولة الدفع وزيادة سرعته، مما يساهم في تعزيز انتشار تكنولوجيا الدفع الرقمي. وبناءً على تمكين تكنولوجيا الدفع الرقمي، تعزز العملات الرقمية التجارة الإلكترونية عن طريق تحسين نظم الدفع الإلكترونية، حيث تجعل المعاملات عبر الإنترنت أسرع وأقل تكلفة، مما يعزز الثقة في مجال التجارة الإلكترونية ويساهم في نمو قطاع التجارة الإلكترونية. ولا شك أن تمكين تكنولوجيا الدفع الرقمي، وتعزيز التجارة الإلكترونية يدعم التحول الرقمي من خلال تسهيل حركة المعاملات المالية عبر الإنترنت.

وتعزيز التجارة الإلكترونية، الأمر الذي يجعل العالم يسير نحو نظام مالي أكثر فعالية وسرعة.

بالإضافة إلى ذلك، تُشجع العملات الرقمية على خلق تنافس محموم بين وسائل الدفع المختلفة، حيث تتيح هذه العملات خيارات جديدة للمستخدمين. وتتوسع هذه المنافسة لتشمل وسائل الدفع التقليدية أيضاً، حيث تساعد العملات الرقمية في تقليل التكاليف والتعقيدات المرتبطة بالتحويلات المالية التقليدية، إضافة إلى مزايا أخرى مثل سرعة المعاملات وغيرها. هذا يحفز وسائل الدفع التقليدية على تحسين أدائها وتقديم خدمات أفضل مقابل تلك العملات، ولا شك أن كل ذلك ينعكس في تحسين الخدمات المالية وتوفير تجربة أفضل للمستخدمين، مما يعزز رفاهية المجتمعات.

وعلى الرغم من المزايا الواضحة التي تتمتع بها العملات الرقمية والتي تجعلها وسيلة فعالة لتعزيز الشمول المالي، إلا أن هناك مجموعة من التحديات والمخاطر تعيق استغلال الإمكانات الكاملة لهذه التكنولوجيا الرقمية في دعم الشمول المالي. تتضمن هذه التحديات: الحواجز التكنولوجية **Technological Barriers** التي تتمثل في صعوبة الوصول إلى التكنولوجيا اللازمة لاستخدام العملات الرقمية، والأمية الرقمية، ومحدودية الوصول إلى الإنترنت والكهرباء في بعض المناطق، والتكلفة العالية لبعض الأجهزة الرقمية، ومشكلة تفضيل النقد بين العامة حيث تميل بعض الشرائح إلى التفضيل لاستخدام النقد بدلاً من العملات الرقمية، وأخيراً وليس آخراً المتطلبات التنظيمية.

بالإضافة إلى ذلك، هناك مجموعة من المخاطر المترتبة على استخدام العملات الرقمية، وتتباين هذه المخاطر حسب نوع العملة الرقمية، سواء كانت مشفرة، أو مستقرة، أو حتى العملات الرقمية الصادرة عن البنوك المركزية، على نحو سبق توضيحه. على سبيل المثال وليس الحصر، تتمثل أهم مخاطر العملات الرقمية المشفرة في التقلبات الكبيرة في قيمتها وطبيعتها غير المركزية؛ بينما تكمن أبرز مخاطر العملات المستقرة في التأثير المحتمل على السيادة النقدية واستقرار النظام المالي؛ أما بالنسبة للعملات الرقمية الصادرة عن البنوك المركزي، فقد تشكل مخاطر تتعلق بقضايا الخصوصية والأمن السيبراني، بالإضافة إلى كيفية تصميمها وتنفيذها بطريقة تحقق الفوائد المرجوة دون أن يكون لها تأثير سلبي على الاقتصاد والشمول المالي.

كما أن إدخال العملات الرقمية الأجنبية للبنوك المركزية والعملات المستقرة قد يؤثر سلباً على الاقتصاديات الضعيفة أو الأقل نمواً، حيث يمكن أن يحفز ذلك الاعتماد تدريجياً على عملات بديلة عن العملة الوطنية، وقد لا تستطيع البنوك المركزية في تلك الدول السيطرة على ذلك النوع من العملات، وهو أمر يمكن أن يقوض من سلطتها النقدية، ويضعف من قدرة الحكومة على تنفيذ سياسات نقدية فعالة، بما يمثل تهديداً صريحاً لاستقرار والشمول المالي.

خلاصة القول، تُعد العملات الرقمية وسائل مالية مبتكرة ومتقدمة تكنولوجياً، تتيح مزايا وفرصاً مبتكرة في النظام المالي؛ تشمل هذه الفوائد سرعة وفاعلية المعاملات المالية، إضافةً إلى تكاليف أقل لتلك العمليات. والمزيد من ذلك، تُمكن العملات الرقمية من زيادة إمكانية الوصول للأفراد الذين ليس لديهم حسابات مصرفية. هذه الميزات تفتح أبواباً واسعة لتعزيز الشمول المالي، مما يسهم في التنمية الاقتصادية من خلال تخفيض التكاليف وتحسين الوصول إلى الخدمات المالية وتشجيع الابتكار في أنظمة الدفع. ومع ذلك، يجب التعامل بحذر مع التحديات والمخاطر المرتبطة بتلك العملات، لضمان تحقيق نتائج إيجابية، خاصة في الدول النامية.

بناءً على المعلومات المتاحة، يمكن تقديم بعض التوصيات المتعلقة بتفعيل دور العملات الرقمية في تعزيز الشمول المالي، وسيتم تقسيم التوصيات إلى توصيات عامة تتعلق بالعملات الرقمية بشكل عام، وتوصيات خاصة تتعلق بالعملات الرقمية الصادرة عن البنوك المركزية، باعتبارها الأكثر فاعلية في التأثير على الشمول المالي.

١. توفير البنية التحتية الرقمية الملائمة: يشمل ذلك توفير خدمات الوصول إلى الإنترنت والتكنولوجيا المتقدمة (خدمات متاحة وسهلة الاستخدام ومنخفضة التكلفة)، خاصة في المناطق النائية، ذلك بهدف توفير خدمات مالية ملائمة تلبي احتياجات السكان المحرومين مالياً، حيث يكون الشمول المالي هو التحدي الأكبر.

٢. استثمار التقنيات التكنولوجية الحديثة الناتجة عن العملات الرقمية: (مثل البلوكتشين Blockchain) في تطوير الخدمات المالية الرقمية ومن ثم تعزيز الشمول المالي.

٣. تأهيل المجتمع لتقبل خطوة الشمول المالي الرقمي: من خلال التوعية (عن طريق مناهج دراسية - دورات تثقيفية - حملات إعلانية) - خاصة للأفراد غير المتعاملين مع البنوك، لفهم كيفية الاستفادة من تلك العملات - بشأن العملات الرقمية وفوائدها المحتملة في تعزيز الشمول المالي.

٤. توفير لوائح قانونية واضحة ووضع معايير وإرشادات دقيقة: تحكم العملات الرقمية، وتعزز من الرقابة المالية على المعاملات المتعلقة بالعملات الرقمية، بهدف ضمان شفافية ونزاهة تلك المعاملات، والحد من الأنشطة غير المشروعة، والمحافظة على الاستقرار في النظام المالي. يتطلب ذلك وجود توجيهاً دقيقة وإطار تنظيمي صارم، لضمان الاستخدام الآمن والفعال للعملات الرقمية في القطاع المالي ولتحقيق الاستفادة القصوى من فوائدها.

٥. حماية المتعاملين بالعملات الرقمية: من خلال التصدي للجرائم السيبرانية المالية Financial Cybercrime وتوفير المعلومات اللازمة والدقيقة في جميع مراحل تعامل العميل مع تلك العملات، وإطلاعه على المزايا والمخاطر المتعلقة بها واتخاذ التدابير اللازمة لحماية أموالهم وبياناتهم المالية، وإبقائه على علم بكافة التحديثات

والتغييرات التي تطرأ على المنتجات والخدمات المالية المقدمة، بهدف حماية حقوق المتعاملين وتقديم ضمانات الأمان والحماية.

٦. الاستفادة من إمكانيات العملات الرقمية في تعميم خدمات الشمول المالي: عبر تمكين الوصول إلى الشرائح المهمشة من النفاذ إلى منظومة الدفع، حيث أكدت بعض الدراسات أهمية CBDC مثلاً في تسريع الشمول المالي لفئات المجتمع المستبعدة من المعاملات المصرفية الرسمية ومحدودي الدخل، ذلك من خلال إتاحة وصول تلك الفئة إلى عملة البنك المركزي عبر محافظ إلكترونية صادرة عن شركات التكنولوجيا المالية

٧. الاستمرار في إجراء التحسينات والتعديلات على تصميم CBDC من جانب البنوك المركزية: لتصحيح أوجه القصور لتلك العملات فيما يتعلق بتأثيرها على الشمول المالي، والتأكد من أن فوائد الشمول المالي تفوق تكاليف تشغيل البنية التحتية لتلك العملات CBDC Infrastructure.

٨. تنسيق السياسات الدولية والمحلية بشأن العملات الرقمية: ذلك من خلال تبني استراتيجيات شاملة وتعزيز جهود التعاون بين الحكومات والقطاع الخاص والمنظمات الدولية في دعم استخدام العملات الرقمية التي تؤدي إلى تعميق الشمول المالي - خاصة CBDCs - وتقييم الآثار الاقتصادية، والاستفادة من تجارب الدول الناجحة في هذا الصدد.

٩. التوسع في الدراسات المتعلقة بـ CBDC لكل بلد على حدة: بهدف فهم الاحتياجات والتحديات الفريدة التي تواجهها كل منطقة وتأمين تصميم مناسب يلبي احتياجاتها الخاصة.

٥. أبحاث مستقبلية:

من الواضح أن مستقبل الشمول المالي سيركز بشكل كبير على تحقيق وصول جميع أفراد المجتمع إلى الخدمات المالية الرسمية من خلال العملات الرقمية، وذلك عبر الوسيلة الأكثر كفاءة، سواء كانت عبر البنوك المركزية أو المؤسسات المالية الأخرى. وفي إطار ذلك يمكن اقتراح مجموعة من الأفكار البحثية:

١. "تحليل العملات الرقمية باستخدام المنهج القياسي: دراسات وتطبيقات"
٢. "العملات الرقمية في المنطقة العربية: دراسات وتحليلات في إطار الشمول المالي"
٣. "استكشاف إمكانية إنشاء عملة رقمية مركزية في مصر: دراسة من المنظور الاقتصادي"
٤. "التوجه نحو إنشاء عملة رقمية مركزية في مصر: التحديات والفرص"
٥. "مناقشة السيناريوهات المستقبلية المحتملة للنفوذ: تعايش العملات الرقمية والعملات الإلزامية"

١. قائمة المراجع:

١. آلاء برانية، وهالة فودة. (٢٠١٩ أكتوبر). المرصد المصري. <https://marsad.ecss.com.eg/11218/>
٢. بوزانة، أ.، & حمدوش، و. (٢٠٢٣). العملة الرقمية للبنوك المركزية (CBDC) كنموذج حديث في المعاملات المالية والمصرفية. مجلة البشائر الاقتصادية، ٩(١)، ٩٠-١١٢.
٣. عبد الحليم شاهين. (٢٠٢٠). الخصائص الاقتصادية للبيتكوين - دراسة تحليلية. مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المعهد العربي للتخطيط، ٢٢(٢)، ٤٩-٧٢. <https://search.mandumah.com/Record/1092307>
٤. عبد الحليم شاهين. (٢٠٢١). تقييم اقتصادي أولي لمخاطر البيتكوين. مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٢(٣)، ٣٧-٦٦.
٥. عبد الحليم شاهين، ومصباح شرف. (٢٠٢١). دراسة العلاقة بين الجاهزية للتقنيات الرقمية والنمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة (١٩٨٥-٢٠١٩) - دراسة تحليلية قياسية. المجلة المصرية للتنمية والتخطيط - معهد التخطيط القومي - القاهرة، ٢٩(٢)، ٤٤-١١٠. https://ipsa.journals.ekb.eg/article_189944.html [doi:10.21608/INP.2021.215434](https://doi.org/10.21608/INP.2021.215434)
٦. عبد الحليم شاهين، وهادي فهمي. (٢٠٢٣). دور الاقتصاد الرقمي في تعزيز الصمود الاقتصادي - دراسة تحليلية قياسية على مجموعة مختارة من الدول العربية مع الإشارة إلى مصر. مجلة بحوث اقتصادية عربية، ٨٨-١٠٨.
٧. عثمان، ت. (٢٠٢١). التكنولوجيا المالية كأداة لتعزيز الشمول المالي والتحول الرقمي المصرفي: تجارب ودروس دولية للدول العربية. https://asfer.journals.ekb.eg/article_321012.html
8. Adachi, M., Da Silva, P. B. P., Born, A., Cappuccio, M., Czák-Ludwig, S., Gschossmann, I., Pellicani, A., Plooi, M., Paula, G., & Philipps, S.-M. (2022). *Stablecoins' role in crypto and beyond: Functions, risks and policy*. 18.
9. Adrian, T. (2022). The next evolution of digital money? It's happening now. *Knowable Magazine/Annual Reviews*. <https://doi.org/10.1146/knowable-032922-1>
10. Agur, I., Ari, A., & Dell'Ariccia, G. (2019). *Designing Central Bank Digital Currencies* [IMF Working Paper]. IMF. <https://www.imf.org/en/Publications/WP/Issues/2019/11/18/Designing-Central-Bank-Digital-Currencies-48739>
11. AMF. (2022). *Financial Inclusion*. <https://www.amf.org.ae/en>
12. Andolfatto, D. (2021). Assessing the Impact of Central Bank Digital Currency on Private Banks. *The Economic Journal*, 131(634), 525-540. <https://doi.org/10.1093/ej/ueaa073>
13. Appendino, M., Blancher, N. R., Bibolov, A., Fouejieu A., A., Li, J., Ndoeye, A., Panagiotakopoulou, A., Shi, W., & Sydorenko, T. (2019). *Financial inclusion of small and medium-sized enterprises in the Middle East and Central Asia*. International Monetary Fund.

14. Auer, R., & Böhme, R. (2020). The Technology of Retail Central Bank Digital Currency (SSRN Scholarly Paper 3561198). <https://papers.ssrn.com/abstract=3561198>
15. Barontini, C., & Holden, H. (2019). *Proceeding with caution—A survey on central bank digital currency*. Bank for International Settlements.
16. Bech, M. L., & Garratt, R. (2017). *Central Bank Cryptocurrencies* (SSRN Scholarly Paper No. 3041906). <https://papers.ssrn.com/abstract=3041906>
17. Boar, C., & Wehrli, A. (2021). *Ready, steady, go? Results of the third BIS survey on central bank digital currency*.
18. Bordo, M., & Levin, A. (2017). *Central Bank Digital Currency and the Future of Monetary Policy* (No. w23711; p. w23711). National Bureau of Economic Research. <https://doi.org/10.3386/w23711>
19. Bouveret, A., & Haksar. (2018, June). *What Are Cryptocurrencies like Bitcoin, Ethereum and Ripple? – Back to Basics – IMF F&D Magazine*. IMF. <https://www.imf.org/en/Publications/fandd/issues/2018/06/what-are-cryptocurrencies-like-bitcoin-basics>
20. CBDC Tracker. (2023). *Central Bank Digital Currency (CBDC) Tracker*. Central Bank Digital Currency (CBDC) Tracker. <https://cbdctracker.org/>
21. CBE. (2023, March 23). *Financial Inclusion Definition*. <https://www.cbe.org.eg/en/financial-inclusion/overview>
22. CoinMarketCap. (2023). *Top Stablecoin Tokens by Market Capitalization*. <https://coinmarketcap.com/view/stablecoin/>
23. Ekong, U. M., & Ekong, C. N. (2022). Digital currency and financial inclusion in Nigeria: Lessons for development. *Journal of Internet and Digital Economics*, 2(1), 46–67. <https://doi.org/10.1108/JIDE-11-2021-0018>
24. Engert, W., & Fung, B. S. C. (2017). Central Bank Digital Currency: Motivations and Implications. *Bank of Canada*. <https://doi.org/10.34989/SDP-2017-16>
25. Foster, K., Blakstad, S., Gazi, S., & Bos, M. (2021). *Digital currencies and CBDC impacts on least developed countries (LDCs)*.
26. Fox-geen, J., & Razzaghi, K. (2022). *Digital Currency and the Evolution of Money*. Circle Blog. <https://www.circle.com/blog/digital-currency-and-the-evolution-of-money>
27. Frankenfield, J. (2023, April). *Digital Currency Types, Characteristics, Pros & Cons, Future Uses*. Investopedia. <https://www.investopedia.com/terms/d/digital-currency.asp>
28. Huang, R., Kale, S., Paramati, S. R., & Taghizadeh-Hesary, F. (2021). The nexus between financial inclusion and economic development:

- Comparison of old and new EU member countries. *Economic Analysis and Policy*, 69, 1–15. <https://doi.org/10.1016/j.eap.2020.10.007>
29. IMF. (2023). *Arab Republic of Egypt—Request for extended arrangement under the Extended fund facility—Press release; and Staff report* (IMF Country Report No. 23/2). <https://www.imf.org//media/Files/Publications/CR/2023/English/1EGYEA2023001.ashx>
30. Kirsten, G., Nielsen, S. T., Rasmussen, K., & Spange, M. (2017). *Central bank digital currency in Denmark?* <https://www.nationalbanken.dk/en/publications/Pages/2017/12/Central-bank-digital-currency-in-Denmark.aspx>
31. Kosse, A., & Mattei, I. (2022). *Gaining momentum – Results of the 2021 BIS survey on central bank digital currencies*. 125.
32. Majumdar, A., & Carr, D. (2022, February 15). *Crypto Starting to Realize its Promise in Payments*. <https://insights.flagshipadvisorypartners.com/insights/crypto-starting-to-realize-its-promise-in-payments>
33. Mancini-Griffoli, T., Peria, M. S. M., Agur, I., Ari, A., Kiff, J., Popescu, A., & Rochon, C. (2019). Casting Light on Central Bank Digital Currency. In T. Mancini-Griffoli, M. S. M. Peria, I. Agur, A. Ari, J. Kiff, A. Popescu, & C. Rochon, *Cryptoassets* (pp. 307–340). Oxford University Press. <https://doi.org/10.1093/oso/9780190077310.003.0012>
34. OECD. (2022). *Crypto-Asset Reporting Framework and Amendments to the Common Reporting Standard*.
35. Ogie, R. I., Rho, J. C., & Clarke, R. J. (2018). Artificial Intelligence in Disaster Risk Communication: A Systematic Literature Review. *2018 5th International Conference on Information and Communication Technologies for Disaster Management (ICT-DM)*, 1–8. <https://doi.org/10.1109/ICT-DM.2018.8636380>
36. Ozili, P. K. (2021). Financial inclusion research around the world: A review. *Forum for Social Economics*, 5(4), 457–479. <https://doi.org/10.1080/07360932.2020.1715238>
37. Ozili, P. K. (2022a). Can Central Bank Digital Currency Increase Financial Inclusion? Arguments for and Against. In K. Sood, B. Balusamy, S. Grima, & P. Marano (Eds.), *Big Data Analytics in the Insurance Market* (pp. 241–249). Emerald Publishing Limited. <https://doi.org/10.1108/978-1-80262-637-720221013>
38. Ozili, P. K. (2022b). Decentralized finance research and developments around the world. *Journal of Banking and Financial Technology*, 6(2), 117–133. <https://doi.org/10.1007/s42786-022-00044-x>

39. Ozili, P. K. (2023a). A Survey of Central Bank Digital Currency Adoption in African countries. *SSRN Electronic Journal*.
<https://doi.org/10.2139/ssrn.4447018>
40. Ozili, P. K. (2023b). CBDC, Fintech and cryptocurrency for financial inclusion and financial stability. *Digital Policy, Regulation and Governance*, 25(1), 40–57. <https://doi.org/10.1108/DPRG-04-2022-0033>
41. Ozili, P. K. (2023c). Central bank digital currency research around the world: A review of literature. *Journal of Money Laundering Control*, 26(2), 215–226. <https://doi.org/10.1108/JMLC-11-2021-0126>
42. Pouri, M. J., & Hilty, L. M. (2021). The digital sharing economy: A confluence of technical and social sharing. *Environmental Innovation and Societal Transitions*, 38, 127–139.
<https://doi.org/10.1016/j.eist.2020.12.003>
43. Rodeck, D. (2023, February 16). *What Is Digital Currency? – Forbes Advisor*.
<https://www.forbes.com/advisor/investing/cryptocurrency/digital-currency/>
44. Soderberg, G. (2023). How Should Central Banks Explore Central Bank Digital Currency? *Fintech Notes*, 2023(008),
<https://doi.org/10.5089/9798400253768.063>
45. Tan, B. (2023). Central Bank Digital Currency and Financial Inclusion. *IMF*. <https://www.imf.org/en/Publications/WP/Issues/2023/03/18/Central-Bank-Digital-Currency-and-Financial-Inclusion-531104>
46. The Global Findex Database. (2022, June). *Video | The Global Findex Database 2021: Financial Inclusion, Digital Payments, and Resilience in the Age of COVID-19*. World Bank.
47. The Global Findex Database. (2022, October 14). *Launch of the 2021 Global Findex Microdata*. <https://blogs.worldbank.org/opendata/launch-2021-global-findex-microdata>
48. The World Bank. (2022). *Financial inclusion is a key enabler to reducing poverty and boosting prosperity*. [Text/HTML]. World Bank.
<https://www.worldbank.org/en/topic/financialinclusion/overview>
49. Yuhelson, Ariyanto, D., Ernawati, Soejono, F., & Dewi, S. P. (2020). *Digital Economy and Financial Inclusion*. 8(1).